العدد (4069) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (22) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

وضع خاص للمحافظة أو التزام نسبة المثالثة لدورة انتخابيّة واحدة

4 سيناريوهات لـ"تحرير" الانتخابات المحليّة من عقدة كركوك

■ تعديلات جديدة طرحتها الكتل تعيد القانون إلى المربّع الأول

تدرس اللجنة القانونية 4 مقترحات لحلّ عقدة كركوك التي تمنع تشريع قانون مجالس المحافظات. لكنّ مقرّر مجلس النواب كشف عن بنود خلافية استجدت على السطح، مشيراً الى تقديم حلول توافقية سيتم طرحها لاحقاً. وينتظر ممثلو الكرد في كركوك توضيح الخارطة السياسية في المحافظة بعد انتشار القوات الاتحادية فيها، أواسط تشرين الاول الماضي، لبلورة موقف موحد من قانون الانتخابات المحلية.

□ بغداد / محمد صباح

ويسعى الكرد، الذين كانوا يسيطرون على الحكومة المحلية حتى الشهر الماضي، الى تطمين باقي المكونات من طي صفحة المخاوف المتبادلة. هذا الموقف أسهم بتأجيل طرح القانون في جلسة الإثنين خلافاً لما وعدت به رئاسة مجلس النواب.

ويدعو الكرد الى إعطاء مكونات المحافظة مزيداً من الوقت للتوصل الى رؤية مشتركة. وتحولت خلافات مكونات كركوك الى عقدة منعت مجلس النواب من استكمال التصويت على ما تبقى من مواد قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية. ولم يتبق من مشروع القانون سوى بندين متعلقين بوضع المحافظة التي لم تشهد انتخابات محلية منذ ٢٠٠٥. ووضع قانون الانتخابات المحلية الساري، في المادة (٣٧ / أولا)، خارطة لإجراء الانتخابات في كركوك تتضمن بضعة اشتراطات:

أ/ مراجعة وتدقيق البيانات والسجلات كافة، المتعلقة بالوضع السكاني للمحافظة بما في ذلك سجل الناخبين.

ب/ تحديد آلية لتقاسم المناصب العليا في المحافظة باستثناء المناصب الاتحادية بما يضمن تمثيل جميع مكونات المحافظة.

ج/ يبقى وضع محافظة كركوك على ما هو عليه حالياً لحين بتّ مجلس النواب بوضع المحافظة مستقبلا.

ويقول النائب التركماني عباس البياتي لـ(المدى) إن "المادة ٣٧ ما زالت نقطة خلافية تعرقل تمرير قانون انتخابات مجالس المحافظات".

وأضاف البياتي "هناك نص حكومي وتعديل يطالب بحذف هذه المادة وإجراء الانتخابات في كركوك مع بقية المحافظات، وهناك مقترح ان يكون لكركوك وضع خاص".

وتابع النائب التركماني "هناك كتل برلمانية قدمت مقترحا جديدا بإجراء انتخابات محافظات كركوك على وفق نسبة ٣٢٪ للمكون الكردي والتركماني والعربي و٤٪ للمكون المسيحي، لدورة واحدة". وأكد البياتي ان "هذه المقترحات الأربعة ستدرسها اللجنة القانونية في مجلس النواب لتقديم خلاصة الرأي للبرلمان".

بدوره يقول مقرر مجلس النواب عماد يوحنا لـ(المدى) "لم تتوصل مكونات كركوك إلى اتفاق حول صيغة موحدة لإنهاء كل النقاط الخلافية التي تواجه تمرير قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي"، كاشفاً عن بروز نقاط خلافية جديدة ستساهم بعرقلة تمرير القانون.

وأضاف يوحنا بأن "النقاط الخلافية الجديدة تتمثل بمطالبة كتل برلمانية مختلفة بإعادة التصويت الخاص بالتصويت الخاص في الانتخابات المحلية"، مذكّراً بأن "البرلمان صوت في جلسات سابقة على إجراء التصويت العام والخاص في يوم واحد". ويلفت النائب المسيحي عن كركوك إلى أنّ "كتلا برلمانية كثيرة تعترض على هذا الدمج بين التصويت العام والخاص الذي يتيح فتح مراكز اقتراع داخل المعسكرات". واكد ان كتلا من مختلف المكونات "تطالب بإعادة التصويت على هذه المادة".

ومن ضمن المواد التي تعرقل إكمال تشريع قانون انتخابات المحافظات هي (المادة ٥٢) التي تنص على إلغاء قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨.

ويتحفظ التركمان والعرب على إقرار هذه المادة في التعديل الجديد، لأنّ من شأن ذلك إلغاء (المادة ٢٣) من القانون السابق، التي تنص على تقاسم السلطة بين العرب والتركمان والكرد بواقع ٣٢٪ لكل منهم، وللمكون المسيحي ٤٪.

ويتحدث مقرر مجلس النواب عن نقطة خلافية ثانية طفت على السطح، إذ تطالب أطراف برلمانية "بإعادة التصويت على إحدى فقرات قانون مجالس المحافظات التي تلزم من كان بدرجة مدير عام فما فوق بتقديم استقالته قبل ستة أشهر"، في حال قرر الترشّح للانتخابات.

ويقول النائب عماد يوحنا ان "الكتل المعترضة ترى ان هذه الفقرة تنطوي على إجحاف وغبن للمدراء العامين، وتطالب بخفض فترة الاستقالة، والسماح لهم بالعودة إلى مناصبهم في حال عدم فوزه بالانتخابات".

على الصعيد ذاته، تقول النائبة آلا طالباني، عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، "هناك تغييرات كثيرة في كركوك وواقعها الإداري والأمني".

وتضيف طالباني، في تصريح لـ(المدى)، "بعد انتشار القوات الاتحادية لم تجتمع مكونات محافظة كركوك لمناقشة النقاط الخلافية التي تخص تنظيم انتخابات كركوك".

وتؤكد النائبة الكردية عن كركوك ضرورة "بحث كل المعطيات الجديدة التي شهدتها محافظة كركوك من أجل اتفاق المكونات على صياغة جديدة لقانون الانتخابات المحلية".

ودعت القيادية في الاتحاد الوطني الكردستاني إلى "منح الفرصة الكاملة لمكونات كركوك للاتفاق على صيغ توافقية لتمرير قانون الانتخابات المحلية والنقاط المتعلقة بمدينة كركوك".

وتقول النائبة آلا طالباني "في الإطار العام نريد إجراء وتنظيم الاقتراع في محافظة كركوك أسوة بالمحافظات الأخرى"، مشيرة الى ان "الأطراف التي كانت لديها شكوك ومخاوف، فالتغييرات التي شهدتها كركوك ستبدد كل هذه المخاوف".

وكان مجلس النواب قد أعلن، الاحد، انه سيناقش مشروعي قانوني الانتخابات المحلية والبرلمانية في جلسة الإثنين. لكن ذلك لم يحدث، ولم يصدر البرلمان توضيحاً بهذا الشأن.

وتلفت طالباني الى ان "مكونات كركوك، ما عدا الكرد، طالبوا بتأجيل المفاوضات بشأن النقاط الخلافية التي تخص قانون انتخابات مجالس المحافظات إلى ما بعد الاستفتاء الذي جرى في ٢٥ من أيلول الماضي". وتمنت البدء بجولات تفاوضية بين مكونات كركوك لحسم كل الخلافات. وتتركز خلافات مكونات كركوك حول هوية المحافظة المتعددة الإثنيات. ويشكك عرب وتركمان المحافظة بصحة السجل الانتخابي، ويطالبون بإعادة النظر فيه. كما يطالب ممثلو المكونين بقانون خاص لتنظيم انتخابات المحافظة على أسس متفق عليها، وهو ما يرفضه المكون الكردي، الذي يصر على إجراء الانتخابات المحلية بالتزامن مع بقية المحافظات ويطالب بإلغاء الاستثناء الخاص بالمحافظة ضمن قانون الانتخابات.

عربات مكافحة الأرهاب لدى دخولها كركوك الشهر الماضي... أرشيف

بارزاني ينتقد قرار المحكمة الاتحاديّة: خضعت لرغبات سياسيّة

شكّكَ بشرعيّتها واتّهمها بالتغاضي عن خروق الحكومة

□ بغداد / المدى

في أول ردّ له على قرار المحكمة الاتحادية الذي قضى بعدم دستورية الاستفتاء، اتهم رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني الاخيرة بالخضوع لـ"تأثير المزاج السياسي". وأشار الى أنّ المحكمة الاتحادية تمارس مهامها "دون وجود سند دستوري".

وهذا ثاني موقف كردستاني متحفظ على قرار المحكمة الاتحادية. فقد اعتبر رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني، خلال مؤتمر صحفي عقده يوم الإثنين، أن "قرار المحكمة اتخذ بشكل أحادي من دون حضور ممثلين من كردستان"، مضيفا "إننا نحترم القرارات التي تصدرها المحكمة الاتحادية".

وأعرب رئيس حكومة إقليم كردستان عن "استعداد الإقليم لبدء الحوار مع بغداد وفقا للدستور"، مؤكدا "أننا مع تنفيذ جميع بنود الدستور، كما أبلغنا واشنطن بأننا بحاجة إلى تفسير الدستور العراقي".

وفي هذا السياق، قال رئيس إقليم كردستان المنتهية ولايته ان "المحكمة الاتحادية التزمت الصمت إزاء العديد من الخروق الدستورية التي ارتكبتها حكومة بغداد، والتي كان آخرها اللجوء الى الحل العسكري في حل الخلافات السياسية بين الإقليم والمركز. وأضاف بارزاني، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس، "انه من الضروري أن يعلم الكردستانيون والعراقيون وجميع الأطراف الأخرى، أن تشكيل هذه المحكمة كان قبل إقرار الدستور العراقي، لذلك كان من الواجب بعد إقرار الدستور في العام ٢٠٠٥، حلّ هذه المحكمة وإعادة تشكيلها حسب المعايير الدستورية المقررة في المادة ٩٢ من الدستور، وإصدار قانون خاص بذلك، ولكن حتى الآن لم يصدر هذا القانون، ومازالت هذه المحكمة تمارس أعمالها من دون أن تكون لها أي أسس قانونية ودستورية، وهذا الأمر أدى الى وقوعها تحت تأثيرات الظروف والأحداث السياسية، وانحرافها المستمر عن القواعد الدستورية، وأن تكون محكمة سياسية لم تقرر قراراً يظهر حيادها".

وتابع بارزاني ان "هذه المحكمة، طوال فترة عملها، اختارت الصمت تجاه جميع الخروق الدستورية التي مارستها الحكومات العراقية". واعتبر ان المحكمة "وفي قرارها بعدم دستورية الاستفتاء، تحركت على وفق رغبات السياسيين، من دون قراءة النص الوارد في ديباجة الدستور العراقي الذي ينص على أن الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعبا وارضا وسيادة، اضافة إلى تغاضيها عن خرق الحكومة العراقية لأكثر من خمس وخمسين مادة دستورية".

وتساءل رئيس إقليم كردستان المنتهية ولايته بالقول "لماذا اختارت هذه المحكمة الصمت تجاه عدم تشكيل المجلس الاتحادي على وفق المادة ٦٥ من الدستور، علماً أن وجود هذا المجلس ضروري لاكتمال السلطة التشريعية في البلاد، ومنع التفرد ومنع خرق حقوق الإقليم؟". وتابع زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني تساؤلاته "لماذا سكتت هذه المحكمة تجاه عدم تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، التي كان من المفترض الانتهاء من تنفيذها في نهاية العام ٢٠٠٧ والجميع يعلم أن عدم تنفيذ هذه المادة أدى الى فقدان الثقة بين الإقليم وبغداد وبروز الكثير من المشكلات؟".

ورأى بارزاني ان "هذه المحكمة، التي صمتت تجاه كل الممارسات المعادية لشعب كردستان، خلال الفترة السابقة، عليها أن توضح على وفق أي مادة دستورية تم قطع حصة الإقليم من الموازنة السنوية بجرة قلم، منذ شباط ٢٠١٤، علماً أن المادة ١٢١ من الدستور تقر بحق شعب كردستان في الحصول على الموازنة المناسبة والعادلة".

وتابع رئيس إقليم كردستان "لماذا لم تمنع هذه المحكمة، استخدام القوات المسلحة ضد شعب كردستان من قبل الحكومة العراقية لحسم الخلافات السياسية، وهذا الأمر، خرق فاضح للمادة ٩ من الدستور الذي يمنع استخدام القوات المسلحة في قمع أبناء الشعب العراقي والتدخل في القضايا السياسية؟.. ولماذا لم تعلن موقفاً أو قراراً تجاه حملات القمع والقتل الجماعي وتهجير مواطني كركوك وطوزخورماتو والأماكن الأخرى؟".

واتهم بارزاني المحكمة الفيدرالية بـ"تفسير النصوص الدستورية على وفق رغبات بعض الجهات السياسية، لذلك أصدرت قراراً أحاديا وسياسياً، وتغاضت الطرف عن خرق خمس وخمسين مادة دستورية من قبل الحكومة العراقية"، معتبرا أن هذه الخروق "شجعت شعب كردستان، استناداً الى الدستور وحقوقه الطبيعية والقانونية، أن يتوجه بشكل سلمي وديمقراطي لممارسة حقة الطبيعي".

ودعا بارزاني الى ضرورة "أن تدرك كل الأطراف، عدم وجود مسوغات قانونية ودستورية لوصف صوت ثلاثة ملايين إنسان بغير الدستوري، لأن صوت الشعب مصدر الشرعية والدستور والقانون".

"بعد انتشار القوات الاتحادية لم تجتمع مكونات محافظة كركوك لمناقشة النقاط الخلافية التي تخص تنظيم انتخابات كركوك".

وتؤكد النائبة الكردية عن كركوك ضرورة "بحث كل المعطيات الجديدة التي شهدتها محافظة كركوك من أجل اتفاق المكونات على صياغة جديدة لقانون الانتخابات المحلية".

ودعت القيادية في الاتحاد الوطني الكردستاني إلى "منح الفرصة الكاملة لمكونات كركوك للاتفاق على صيغ توافقية لتمرير قانون الانتخابات المحلية والنقاط المتعلقة بمدينة كركوك".

وتقول النائبة آلا طالباني "في الإطار العام نريد إجراء وتنظيم الاقتراع في محافظة كركوك أسوة بالمحافظات الأخرى"، مشيرة الى ان "الأطراف التي كانت لديها شكوك ومخاوف، فالتغييرات التي شهدتها كركوك ستبدد كل هذه المخاوف".

وكان مجلس النواب قد أعلن، الاحد، انه سيناقش مشروعي قانوني الانتخابات المحلية والبرلمانية في جلسة الإثنين. لكن ذلك لم يحدث، ولم يصدر البرلمان توضيحاً بهذا الشأن.

وتلفت طالباني الى ان "مكونات كركوك، ما عدا الكرد، طالبوا بتأجيل المفاوضات بشأن النقاط الخلافية التي تخص قانون انتخابات مجالس المحافظات إلى ما بعد الاستفتاء الذي جرى في ٢٥ من أيلول الماضي". وتمنت البدء بجولات تفاوضية بين مكونات كركوك لحسم كل الخلافات. وتتركز خلافات مكونات كركوك حول هوية المحافظة المتعددة الإثنيات. ويشكك عرب وتركمان المحافظة بصحة السجل الانتخابي، ويطالبون بإعادة النظر فيه. كما يطالب ممثلو المكونين بقانون خاص لتنظيم انتخابات المحافظة على أسس متفق عليها، وهو ما يرفضه المكون الكردي، الذي يصر على إجراء الانتخابات المحلية بالتزامن مع بقية المحافظات ويطالب بإلغاء الاستثناء الخاص بالمحافظة ضمن قانون الانتخابات.

الاتحاديّة: الإقليم تبلّغ مرّتين بموعد مرافعة الطعن

□ بغداد / المدى

ردّت المحكمة الاتحادية، أمس، على حكومة إقليم كردستان التي اعتبرت قرار الطعن بعدم دستورية الاستفتاء "أحادي الجانب"، وانه اتخذ من دون حضور ممثلين عن الإقليم.

وقالت المحكمة، في تصريح خاص بـ (المدى) أمس الثلاثاء، إن "المدعى عليهم قد تبلغوا بموعد المرافعة المؤرخ في الـ ٢٠ من الشهر الحالي وذلك بتاريخ الـ١٤ من الشهر ذاته".

واضافت المحكمة "سبق تبليغ المدعى عليهم في ٢٠١٧/٩/٢٤ وكان الخيار لهم بالحضور شخصياً أو إرسال من يمثلهم بوكالة خاصة او عامة او إرسال ردهم على ماورد في ادعاء المدعين، ورغم ذلك لم تتلق المحكمة أي رد ويعتبر ذلك قرينة بالإقرار بما ورد في عريضة الدعوى، وكذا في حال عدم حضورهم أو حضور من يمثلهم".

الصدر يدعم العبادي لولاية ثانية شرط إعلان استقلاله

□ بغداد / المدى

أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تأييده منح رئيس الوزراء ولاية ثانية شرط إعلانه الاستقلال السياسي. وفيما شدد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها، اعترف بفشل "الإسلامية"، ودعا لاعتماد التكنوقراط المستقل.

وجاءت مواقف الصدر في مقابلة تلفزيونية تم بثها ليلة امس، سبقا بتسجيل اسمه لدى مفوضية الانتخابات في مدينة النجف.

وفي معرض رده حول تحالفاته في الانتخابات النيابية المقبلة، شدد الصدر على "ضرورة ان يمنح رئيس الوزراء حيدر العبادي، ولاية جديدة حتى يكمل ما شرع ببناءه خلال كابينته الوزارية الاولى". وجدد دعمه لترشّح العبادي الى "ولاية ثانية وليست ثالثة".

وأكد زعيم التيار الصدري ان "العبادي قريبا سيعلن استقلاليته من العمل الحزبي". واعتبر ان "الفرق بين الحكومتين السابقة والحالية كالفرق بين الأرض والسماء". في إشارة الى حكومة المالكي السابقة.

ودعا الصدر، خلال اللقاء التلفزيوني، الى "احتواء الحشد الشعبي في الأجهزة الأمنية"، مشددا على "ضرورة أن "لا تذهب تضحياته (الحشد الشعبي) هباءً منثوراً".

وأوضح الصدر أنه لا يقصد بـ"الميليشيات الوقحة عصائب أهل الحق فقط". واضاف ان "الميليشيات هي كل من تتشبه بأعمال الإرهاب حتى لو كانت سرايا السلام".

وفي السياق ذاته، حث الصدر مفوضية الانتخابات على الالتزام بالاستقلالية والنزاهة في الانتخابات المقبلة.

وأكد الصدر لدى تحديثه بياناته في أحد مراكز مدينة النجف أمس، "أهمية الالتزام بمبادئ الاستقلالية والحيادية والنزاهة في الانتخابات المقبلة"، مشيداً بـ"الجهود التي تبذلها المفوضية العليا للانتخابات".

وبدأت مفوضية الانتخابات، يوم الإثنين، توزيع بطاقة الناخبين وتحديث السجل البايومتري.

مجلس كركوك يعقد أول جلسة بعد شهر من التعطيل

غاب عنها ممثّلو الديمقراطي الكردستاني

□ كركوك / المدى

عقد مجلس محافظة كركوك، أمس الثلاثاء، جلسة وصفت بـ"الشكلية"، بحضور المكونين العربي والتركماني وممثلي الاتحاد الوطني الكردستاني، بعد تعطل دام أكثر من شهر عقب انتشار القوات الاتحادية في المحافظة منتصف تشرين الاول.

وتغيب عن الجلسة، التي عقدت في مبنى المحافظة، أعضاء كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، المنضوية ضمن قائمة التآخي التي تحظى بـ٢٦ مقعداً في المجلس من أصل ٤١.

وناقش الحضور، خلال الجلسة التي لم تستغرق اكثر من نصف ساعة، الورقة التركمانية - العربية، التي تتضمن عدداً من المطالب بينها سحب الثقة عن رئيس المجلس ريبوار طالباني.

وكان ممثلو العرب والتركمان في مجلس المحافظة قد طالبوا، يوم الإثنين، بسحب الثقة من رئيس المجلس وكالة ريبوار طالباني وتكليف احد الاعضاء بإدارة المجلس وتصريف الاعمال بشكل مؤقت.

وعشية انعقاد الجلسة، التي دعا اليها رئيس مجلس محافظة كركوك وكالة ريبوار طالباني، يوم الاحد الماضي، أعلن الاخير تأجيلها لحين "الاتفاق على تحديد موعد انعقادها".

ورغم دعوة طالباني الى تأجيل جلسة الثلاثاء، إلا ان مجلس المحافظة مضى بعقد جلسته التي حضرها ٢٢ عضواً، أغلبهم من المكونين التركماني والعربي.

وقال برهان مزهر العاصي، رئيس المجموعة العربية في مجلس كركوك في حديث لـ(المدى)، إن "مجلس المحافظة عقد امس جلسته، بحضور المكونين التركماني والعربي، بنصاب قانوني مكتمل".

ولفت العاصي الى ان "ممثلي العرب والتركمان قاطعوا جلسة المجلس لكنهم عادوا مجددا وقرروا الدخول في اجتماعات مع عدد من أعضاء قائمة كركوك المتآخية".

واضاف ممثل العرب ان "الجلسة رفعت بعد التوصل لاتفاق حول مناقشة الورقة المقدمة من الكتلتين العربية والتركمانية، التي تضم مطالب أبرزها إقالة رئيس المجلس وكالة ريبوار طالباني على ان تدار الجلسة من قبل الاكبر سناً في الكتلة التركمانية وهو مجيد عزت".

واشار العاصي الى ان "المكونين التركماني والعربي ينتظران رد قائمة التآخي، التي تمتلك ٢٦ عضواً، حول الورقة التي طرحت في الجلسة".

وقدمت الجبهة التركمانية، يوم الاحد الماضي، طلباً مرفقاً بتواقيع أكثر من ١٥٠ نائباً لحلّ مجلس محافظة كركوك والمضي بإيجاد تشريعات ادارية تتناسب مع الوضع الجديد في المحافظة بعد احداث تشرين الاول الماضي.

ولم يعقد مجلس كركوك اي جلسة منذ انتشار القوات الاتحادية في كركوك، منتصف الشهر الماضي، وفرار المحافظ المقال ورئيس مجلس المحافظة.

وطالب عرب كركوك، الاسبوع الماضي، الحكومة الاتحادية بالتدخل لحلّ أزمة الحكومة المحلية التي دخلت في دائرة التنافس بين المكونين الكردي والتركماني.

وتعرقل الخلافات بين مكونات محافظة كركوك تسمية محافظ ورئيس لمجلس المحافظة بعد نحو شهر على دخول القوات الاتحادية الى المدينة.